

مشروعه وقد توجه القصد اليها ويثبت لما عمل لا مكان
التحصيل وحق الميز ويجوز الماء والبناء على السبب
لا مجرد الهواء المائت القدره على التفض فلا يصح
بين الفصال والحضوب لان يقدرا المشغرى على الترفع
وسمى بجم البعج الخارجه اذ لا تقع على عوده والميرون
والمخلوق بوميته الارش على الاصح لان تعلقه اقوى
من الزهن فيسئل فعل غيره لا يجوز عليه فلما كانت ك
وقد علق به حق الخير والنصف الخبير من متعصب القمه
بالفصل فان البيع لا يوجب نقص غير المبسب والشرع
قد يحظره السداب العلم به ذاتا وقدر او وصفا لتهيئ
عليه غير الخرد اما الاول فتعيين يدع الخرد فلهو
قال بحتى فاني كى او عدا من عيدي بطر لان العقد
لم يجد موردا يثابته به في الحال كالمخالج وجوز ابو جيسفه
بيع اجرا العبد من او اللشه بشرط خيار التيسر لا غير
وحث عينه التحدث اغالب **فروع** انواع صلحا
من صبره علم صلحا تهاصح في اجدا ما لا ييسره وقيل ينزل
على الاشاعه والام تيقن تعلقه وحي يئسدا ان جهلت
فلما يتيقن من حيث انه اجدها لم تحصل الكفاره والخرد
بغيره به وفساد يبع صوره مجهوله المصداق الاحصاغا
لجهاله قدر المبسب واتسا الناني بالمجانبة تحيق او التدبير
جملة او تفصيلا **فروع** الاول لو قال بعتك هذه الصغرة
بغيره كذا صاع بدينار
بغيره كذا صاع بدينار
بغيره كذا صاع بدينار
بغيره كذا صاع بدينار

على اسم ونوعين بما لورهن وميل ان وثني فاني يدع فلو اشترى
في الذمة صلت فاني يدع فعلى الاول سمي العقد وعلى الثاني
بفتح او حشر الباع فيه وجهان وعلى الثالث محشر السك
وغزير لما دون لا يبيع ولا اشترى على الاظهر فانه لا يملكه ولو
يختلف بالنفس والاستدحانا ولا يجوز ان لا يملكه المقترنه
منه قبول البينة والوصية المائت السلام فلا يصح شري
الكافر مبيحا او مشيا لم يتبين عليه على الاصح دفعا للذل
فان لو حنيفة بالارت وورد بان ضروري والظاهر حوار
استوداده والرت عليه بالغيث للضرورة وان الرحمن و
الاجارة كالميداع **فروع** الوكيل ان لم يصرح بالاضافة
فالحقوة به على الاظهر مستله كذا اسم عبد كافر امس
بازالة ظله ولو بالاكما ترفع على الاصح فان تخذر البية او تضره
الجذوق منها كالمستولدة والمدبر على الاظهر الثالث
المحقوقه عليه وشرطه الطهارة ولو كانت متعصا به مقدورا
على قبضه معلوما الاول الطهارة خلافا لثالث الوفاق
عامة شبه الحذرة والمخرد لم المنفعة او الطهارة والاول
باطل لان الحذرة تصلح للتسديد والمخرد لم تخل فتعيق الباني
ويصح من متعصب يظهر بالفصل الثاني المنفعة فان تمتع المائتية
بها ولا منفعة له لعنته كبرية او التجميم الشاح اياه كالمخالف
لا يقد رضاها لا لا يمكن لم يتبع به اصلا كالمخاض والظاهر
جواز بيع القسمة والبكش الناطح والعلق والسم لمتنفع
وهو كذا يكون
الماء الا ان يفسد
وهو كذا يكون
الماء الا ان يفسد